أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني

خلال الفترة 1999– 2015

أ. العيد غربي
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر
laido2009@gmail.com

أ.د عبد الوهاب دادن
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
dadene2004@yahoo.fr

The impact of qualification PME of on the competitiveness of the national economy During the period:1999-2015

Laid gherbi & AbdelWahab dadene

University of Echahid Hamma Lakhdar & University of Kasdi Merbah - Algeria

Received:21 Apr 2017 *Accepted: 03 June 2017* *Published: 30 June 2017*

ملخص:

يؤثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيجابيا على رفع تنافسية اقتصاديات أغلب الدول التي نجحت في تنمية وتأهيل تلك المؤسسات، ويعد أثره في الجزائر مهملا لأنه اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات الذي يساهم بـ 98% من الصادرات مما يضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يحتم على الحكومة الجزائرية التوجه بشكل أكثر جدية نحو الاهتمام بترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد قامت الجزائر بعدة برامج لتأهيل تلك المؤسسات من أجل النهوض بقدراتها التنافسية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1999- 2015)، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بعض تقارير مؤشرات تنافسية الدول ومؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث تم التوصل في نهاية التحليل إلى أن برامج التأهيل لم تعطي النتائج المرجوة منها مما جعل أثرها متواضع على رفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، التنافسية ، مناخ الأعمال، الاقتصاد الجزائري.

رموز jel: O40,O10, E6

Abstract:

The rehabilitation of small and medium enterprises positively affects the competitiveness of the economies of most of the countries that had succeeded in developing and rehabilitating these institutions, and its impact in Algeria is negligible because it is a rural economy dependent on the hydrocarbons sector, which contributes 98% of exports, which weakens the competitiveness of the Algerian economy. Algeria has taken a more serious approach to the promotion and rehabilitation of small and medium enterprises, and Algeria has undertaken several programs to qualify these institutions to enhance their competitiveness.

This study aims to highlight the impact of SME qualification programs on the competitiveness of the national economy during the period 1999-2015. The study relied on the analysis of some reports of countries' competitiveness indicators and macroeconomic indicators. At the end of the analysis, With the desired results, making their impact modest to raise the competitiveness of the national economy.

Key Words : *PME, Qualification, Competitiveness, Investment climate, Algerian economy.*

(JEL) Classification : *O40,O10, E6*

تمهيد:

إن الاتجاه الجديد في تنمية وتقوية تنافسية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعد النواة الأساسية لبناء الصرح الاقتصادي لأي بلد، فقد أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محرك للتنمية، وإحدى الدعائم الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية ومدخل من مداخل التنافسية، وذلك في جميع الاقتصاديات بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها وسياساتها ومفاهيمها الاقتصادية وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية، لذلك سعت أغلب الدول لدعمها وتنميتها وتأهيلها.

يؤكد Adlmen و Mors على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية النمو والتقدم الاقتصادي وعلى ضرورة تسخير كل الإمكانيات لها، فهي تعتبر القوة المحركة للاقتصاد والمصدر التقليدي لنموه وتطويره، كما أن السوق العالمية تؤكد أن 95% من فرص العمل توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين لا توفر المؤسسات الصناعية الكبرى سوى بين 2- 5 من المناصب، كما نلاحظ أن الدول الأكثر تنافسية وسيطرة على الأسواق العالمية هي الدول التي تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يجهلها تلعب دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم الدول، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي صنعت من الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العملاقة التي نعرفها، وهي التي جعلت اليابان الدولة الصناعية الرائدة، وهي التي كسبت لألمانيا تلك المكانة التصديرية المتميزة وساعدتها على استعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية، وهي التي مكنت دولا صغيرة مثل كوريا الجنوبية وتايلاندا وسنغافورة وهونغ كونغ من المنافسة والتفوق على كثير من الدول العملاقة في تصدير العديد من السلع، ولقد سعت الجزائر من خلال برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى تحسين وتقوية تنافسيتها في ظل الانفتاح وتعاظم المنافسة المتنامية محليا وإقليميا وعالميا.

إشكالية الدراسة: وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1999-2015 ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية كثيرة أهمها:

- ✓ ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها في الجزائر؟
- ✓ هل نجحت الجزائر من خلال تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة في رفع تنافسية اقتصادها الوطني من خلال المؤشرات الدولية الخارجية والداخلية؟

فرضيات الدراسة: ولمعالجة الإشكالية وضعنا الفرضيتين التالية:

- ✓ لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0,05)، بين تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني حسب تحليل مؤشر التنافسية العالمي.

- ✓ إن تبني الجزائر برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها أثر إيجابي على دعم تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشرات الاقتصاد الكلي.

أولا: الإطار النظري :

1. الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، التنافسية.

1.1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يرى TORRES أن أولى صعوبات محاولة البحث ودراسة PME تتمثل في الوصول إلى تعريف موحد وعالمي، إذ نجد أن حدود هذه المؤسسات في الدول المتقدمة تختلف عنها في الدول النامية، كما قد تختلف من نشاط لآخر، فهيئة المنشآت الصغيرة التابعة للحكومة الأمريكية Small Business Administration حاولت تعريف PME بالاعتماد على نوع النشاط الاقتصادي الذي تقوم به، ففي المنشآت الصناعية يتوقف ذلك على عدد العاملين فيها وفي المنشآت الخدمية تستخدم قيمة المبيعات لتمييز المنشآت الصغيرة على الكبيرة، وعرف المركز العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGPME المؤسس سنة 1944، والذي عرفها بأنها المؤسسة التي يكون المشرف عليها هو المسؤول مسؤولية شخصية ومباشرة على جميع الأمور المالية، الفنية، الاجتماعية والمعنوية للمؤسسة، مهما كان شكلها القانوني[1]، أما البنك الدولي فقد عرفها على أنها: مؤسسات مصغرة 49 عاملا كحد أقصى، مؤسسات صغيرة 50 عاملا، مؤسسات متوسطة الحد الأقصى 200 عاملا في الدول النامية، وأقل من 500 عاملا في الدول المتقدمة.

أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من 55 تعريفا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة، لذلك فقد وجدت اتجاهات مختلفة في تحديد مفهومها[2]، فغالبا ما تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس معيار عدد العمال أو رقم العمال أو القيمة المضافة أو معايير أخرى. ومن خلال ذلك يتأكد لنا وجود مجموعة من العراقيل التي تحول دون وجود تعريف موحد، فعدم تحديد مفهوم لها يكون شاملا وواضحا يحظى بالإجماع من قبل كل الباحثين والمهتمين بهذا القطاع راجع إلى العديد من الأسباب منها: اختلاف مستويات النمو؛ تنوع الأنشطة الاقتصادية؛ اختلاف فروع النشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة للجزائر فتعرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة مهما كان طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي مليار دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية "[3]، ويركز هذا التعريف على ثلاث مقاييس وهي: المستخدمون، رقم الأعمال، والحصيلة السنوية، بالإضافة إلى شروط استقلالية المؤسسة، وهي كما يلي:

- ✓ **الأشخاص المستخدمون:** بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة؛
- ✓ **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته 12 شهرا؛
- ✓ **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25٪ فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخر، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع حصيلتها السنوية
المؤسسات الصغيرة جدا	1- 9	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	10- 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	50 – 250	ما بين 400 مليون 4 ملاييير دج	ما بين 200 مليون دج – 1 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المادة 08،09،10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 11 يناير 2017.

نلاحظ أن المشرع الجزائري في آخر تعديل لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017 بقي معتمدا على المعيار العددي والمالي وهي أكثر المعايير شيوعا واستخداما، إلا أنه المعيار العددي لم يتغير على القانون السابق بعكس المعيار المالي الذي تغير إلى الضعف فيما يتعلق بالأنواع الثلاث، والذي اعتمد على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضع توصية لكل البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها الإجمالي تطورا في بالغ الأهمية ابتداء من سنة 1999، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة، وتطور ثقافة المستثمرين من جهة أخرى.

بدأ الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ سنة 1995، حيث شهدت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، مما يدل على استجابة تلك المؤسسات لمحاولات الدعم والتنمية والتأهيل التي اتخذتها الحكومة الجزائرية خلال تلك السنوات، والجدول التالي يوضح تطور تلك المؤسسات:

الجدول 2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2001- 2015

المؤسسات	2001	2003	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
م. الخاصة	179893	207949	269806	293946	392093	455398	492892	511856	550501	601583	656949	716895
م. العامة	778	778	739	666	626	591	577	572	557	557	542	532
نشاط ص	64677	79850	106222	116347	126887	169080	135623	146188	160764	175676	194562	217142
المجموع	245348	288577	376767	412966	521614	625069	619072	659309	711832	777816	852053	934569

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، لسنوات 2001- 2015 من الموقع الالكتروني، *http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique*

كما هو ملاحظ من الجدول أعلاه أن مجموع عدد PME بصفة عامة شهد تطورا مستمرا بمعدل تطور يصل إلى حوالي 10% سنويا وبنسبة تطور إجمالية خلال 2001- 2015 بحوالي أربعة أضعاف بفضل تسهيلات الإجراءات أمام نشأته ودعمه وتأهيله، كما أن PME الخاصة تمثل الأغلبية بنسبة تفوق 70 % من مجموع تعداد المؤسسات، بينما لا تتعدى PME العامة 0.5% ونشاط الصناعات التقليدية والحرفية يفوق 25%،

3.1. المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم كل المجهودات الإصلاحية الداعمة والمشجعة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية وبرامج الخوصصة، والعمل بميكانيزمات السوق، وتقديم الحوافز

والتسهيلات للمستثمرين وإنشاء الهيئات الداعمة والمشرفة على الاستثمار وتبني برامج التأهيل، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال تعاني من بعض المعوقات التي تعرقل نموها وتطورها ومن أهمها:

- **المشكلات والصعوبات التمويلية:** يتمثل المشكل الرئيسي الذي يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التمويل، فعلاقتها بالبنوك صعبة تشوبها المشاكل والعديد من الصعوبات الإدارية والبيروقراطية، فعدم وضوح قواعد السياسة النقدية وضعف فعاليتها ووسائلها يؤثر على سياسة التمويل، ويتجسد هذا المشكل في صعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، كما أن الإحصاءات التي قام بها البنك العالمي تؤكد أن 80 ٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تم إنشائها بتمويل ذاتي بنسبة 100 ٪ وهذا ما يؤكد إشكالية التمويل في الجزائر والتي تتمثل في ضعف رأس المال، مما يشكل عائقا في إنشاء وبقاء ونمو المؤسسات الخاصة، مما ساهم في عدم قدرتها على الاستفادة من الخدمات التي يعرضها النظام البنكي، ويبقى التمويل أحد العوامل المعقدة في حياة المؤسسات ، وترى الهيئات المالية الدولية أن مشاريع الاستثمار في الجزائر تواجه عراقيل موضوعية لا تشجع البنوك الجديدة الخاصة على منح قروض بنكية بصورة معتبرة.

- **المشكلات والصعوبات الإدارية:** عادة ما تواجه منشآت قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إجراءات تنظيمية وإدارية حكومية معيقة وثقيلة في عملية تأسيس نشاطات هذا القطاع مما يشكل عقبة أمام نموه وتطوره، حيث إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تواجه عدة مشاكل إدارية وفنية أهمها:

- مشكل استكمال إجراءات المشروع الاستثماري الذي يتطلب نفس طويل وصبر كبير، بالإضافة إلى طول مدة دراسة الملفات الخاصة بالاستثمار؛

- مشكل الحصول على التجهيزات، حيث أن آجال تسليم هذه التجهيزات تتأخر عن وقت الحصول عليها؛

- عدم وجود جهاز واحد أو هيئة واحدة مسئولة عن الإشراف والرقابة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذه الأنشطة الاقتصادية تنازعها في الوقت الراهن وزارات وأجهزة متعددة، مما يؤدي إلى طور الإجراءات الإدارية وينشأ التداخل والتضارب بينهما ويؤدي إلى تخوف المستثمرين؛

- مشكلة العقار، حيث أنه في حال إذا ما حصل المستثمر على الموافقة على الاستثمار فإنه قد يواجه مشكل الحصول على أماكن للبناء لتنفيذ مشاريعه.

4.1. **مفهوم التأهيل:** تولد مفهوم تأهيل المؤسسات والمرافقة من خلال الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال عام 1988 للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال البرنامج الاستراتيجي لتحديث الاقتصاد البرتغالي PEDIP [4]، والذي كانت من أهدافه الأساسية توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم أصبح التأهيل أو "La mise a niveau" مصطلح خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي وتحولت لاقتصاد السوق، فوجدت نفسها أمام منافسة عالمية الأمر الذي أوجب عليها تأهيل وتطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق المحلية والدولية. إذن فتأهيل

المؤسسة هو عبارة عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تهدف على تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة مقارنة بمنافسيها الرائدين في السوق [5].

يرى **N. Douglace** أن التأهيل "عملية معقدة وتأخذ وقتا طويلا حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين الخاص والعام إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة، وهو يتطلب تغيير في الأفكار والسياسات والقوانين والمفاهيم والإجراءات" [6]، ولقد قام **L' ONUDI** بتطوير مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، حيث يرى أن التأهيل يعني الإجراءات المتواصلة لتحضير المؤسسة ومحيطها لتوليد قوة تنافسية وللتكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد.

وعرفت **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** عملية التأهيل على أنها حركة تدعيميه للخوصصة في إطار عولمة المبادلات، التي غيرت من محددات ومؤشرات التنافسية المحلية والدولية [7]، ومنه يمكن القول بأن التأهيل هي كل الإجراءات والسياسات والقوانين التي تدعم المؤسسات من أجل دعم قدرتها التنافسية.

1.4.1. **مبادئ وأهداف التأهيل**: وتقوم عملية التأهيل على مبدأين هما: [8]

- ✓ برامج التأهيل اختيارية تلجأ المؤسسة إليها بمحض إرادتها، لكن الظروف المحيطة بهذه الأخيرة خاصة المؤسسات الجزائرية كاتفاق التبادل الحر، وما يفرزه من تكاليف يفرض عليها اللجوء إلى التأهيل لأنه يمثل حلا للرفع من أدائها، وبذلك المحافظة على مكانتها في السوق المحلية والخارجية لاحقا؛
- ✓ عملية التأهيل مستمرة، فبرنامج التأهيل مبنية على مبدأ الاستمرارية لأنها مرتبطة بالتجديد والبحث والتطوير، فمسار التأهيل دائم يهدف إلى تحسين قدرات المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية وذلك عن طريق إدخال طرق ومناهج جديدة لتسييرها.

كما تهدف غالبية برامج وخطط التأهيل عموما لتحقيق أهداف تتمثل في تحديث المحيط الاقتصادي وتقوية هياكل الدعم والتمكين لتطوير تنافسية المؤسسات ومساعدتها على تحسين جودتها وترقية وظيفة التسويق فيها والبحث عن أسواق جديدة، وهناك مجموعة من الأسباب والدوافع لانتهاج برامج تأهيل PME الجزائرية تتمثل في:

- ✓ مواجهة تحديات المنافسة الداخلية والخارجية؛
- ✓ الصعوبات التمويلية والإدارية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض إضافة إلى قصر فترة سدادها وتعقد إجراءاتها الإدارية؛
- ✓ ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم، وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب؛
- ✓ عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي إضافة إلى الحالة السيئة التي تعيشها أغلب المناطق الصناعية؛
- ✓ ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية نظرا لتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد؛

ويتمثل الهدف الرئيسي للتأهيل في استمرارية فترة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ على حصتها في السوق الداخلية، والدخول إلى الأسواق الخارجية، حيث أن برامج التأهيل عملية مستمرة ومتواصلة تهتم بجعل الاقتصاد الوطني قويا وتنافسيا وخاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي، ولقد أثبتت برامج التأهيل فعاليتها ونجاعتها

ومساهمتها في تحسين تنافسية اقتصاديات معظم الدول التي تبنت تطبيق تلك البرامج بحكمة وجدية، ولهذا قامت الجزائر بتبني عدة برامج تأهيل تهدف كلها إلى تحقيق تنافسية الاقتصاد الوطني وجعله قادرا على المنافسة العالمية في ظل اقتصاد السوق.

5.1. **برامج وهياكل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** هناك عدة برامج وهياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

1.5.1. برامج التأهيل: هناك عدة برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث شرع في تنفيذ أول عمليات تأهيل المؤسسات الصناعية سنة 1999 في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فبرامج تأهيل PME في الجزائر تعتبر قديمة نوعا ما إلا أن نتائجه لازالت محدودة على الرغم من كل الجهود والمحاولات المبذولة لتحقيق نتائج مشرفة، ومن تلك البرامج نذكر:

- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:** وتشرف علية وزارة الصناعة حيث يسعى إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة وترقية تنافسيتها وتحسين كفاءتها وتهيئة محيطها، ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في وضع خطة لتطوير وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.[9]

- **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية EDPME:** إن اتفاق الشراكة الموقع بين الإتحاد الأوروبي والجزائر بمدينة فالنسيا الإسبانية في أفريل سنة 2002 يمثل تحديا للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة الصناعية منها، سواء على مستوى تنويع الأسواق والتنافسية أو تنويع المنتجات، ومن الناحية النظرية يسعى إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة جمركية للتبادل الحر، فقد كلف 62.9 مليون أورو، تم تمويلها من طرف اللجنة الأوروبية بقيمة 57مليون أورو، والمؤسسات المستفيدة بقيمة 2.5 مليون أورو، وساهمت الحكومة بمبلغ 3.4 مليون أورو، كما قام بتقديم الدعم المالي المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية سواء عن طريق عمليات التشخيص، أو التأهيل، أين تم تحقيق 716 عملية تأهيل.

وهذه الاتفاقيات تتطلب توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة المحيط بهدف تفعيل التعاون الاقتصادي ودفع عملية التكامل على المستوى الإقليمي والجهوي[10]، يعتبر هذا البرنامج أهم وسيلة مالية اعتمدها الإتحاد الأوروبي من أجل مساعدة بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وبالتالي تحقيق الشراكة الأورومتوسطية، وقد تم إنشاؤه بناءا على القانون رقم 1996/1488 للمجلس الأوروبي الصادر في جويلية 1996 والمعروف بـ ميدا1، والذي تم تعديله في نوفمبر 2000 بالقانون رقم 2000/2698 وعرف بـ ميدا2[11].

- **الهيئات والمؤسسات المالية الدولية:** ومن بينها البنك الأوروبي للاستثمار الذي هو مؤسسة للإقراض غير ربحية في الاتحاد الأوروبي يتمتع بشخصية قانونية واستقلال مالي، أنشئ البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) سنة 1958 وفقا لمعاهدة روما، حيث يقوم بعمليات إقراض القطاع العام والخاص من أجل تمويل المشاريع التي تهم الاتحاد الأوروبي لاسيما في المجالات تماسك وتقارب مناطق الاتحاد الأوروبي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبهدف تعزيز المبادرات الأوروبية للصالح العام في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة والبلدان الممكن

ترشيحها، أيضا البنك العالمي من خلال برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات الذي خصص له مبلغ قدره 20 مليار دولار لمدة 5 سنوات، وكذا تم الاتفاق سنة 2003 مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتأهيل PME.

- **التعاون الدولي المشترك:** هناك العديد من برامج التعاون الثنائي التي قامت بها الجزائر، وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية PME، كفرنسا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، تركيا، كندا، فمثلا التعاون مع إيطاليا شرع تنفيذ خط القرض المقدّر بـ 52.5 مليار ليرة إيطالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين اقتناء تجهيزات نقل التكنولوجيات والتكوين والمساعدة التقنية والخبرات الصناعية، كما تمّ الاتفاق بين وزارة PME الإيطالية للنشاطات المنتجة يوم 18 أفريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل وآليات مالية حديثة)، وكذا تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع، ولهذا الغرض تمّ تنصيب لجنة متابعة لتحديد ميكانيزمات تطبيق الاتفاق.

كما جاء برنامج التعاون الجزائري الألماني لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية وفي ظل انفتاح السوق، ويهدف للرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من أجل الاستغلال الأمثل لإمكانياتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل والتقليل من المنتجات المستوردة وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير، وفي إطار التعاون الثنائي مع ألمانيا وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني GTZ إلى مرحلته الثالثة، فبعد أن أنهى تكوين 200 مستشارا مختصاً في المؤسسات ص و م، وتشخيص وضعية 30 مؤسسة، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن بتنظيم ملتقيات إعلامية ودراسية لممثلي الجمعيات المهنية، وقد تمّ تمديد هذه الشراكة إلى غاية 2006 .

وقد تضمن هذا التعاون مجموعة من المشاريع وهي:

- ✓ مشروع إرشاد وتكوين PME/Conform وانطلق هذا البرنامج سنة 1996؛
- ✓ مشروع دعم الجمعيات المهنية والنقابية وترقية PME؛
- ✓ مشروع مرافقة المؤسسات وتقوية التنافسية ARC.

- **تأهيل النظام القانوني والتشريعي:** قد يعتقد البعض أن توفر الإطار التشريعي يكفي لترقية الاستثمار، ولكن الواقع يثبت عكس ذلك فقد قامت الحكومات الجزائرية منذ سنة 1993 بإدخال عدة تحسينات على القوانين المتعلقة بالاستثمار ومنها قانون 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار والمرسوم المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تتفرع عنها وكالات لا مركزية على المستوى المحلي، غير أننا نؤكد أن تحسين بيئة الاستثمار يرتبط و يتوقف على توفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من جميع النواحي.

جدول 4: ملخص بعض برامج التأهيل في الجزائر

البرنامج	الفترة	الفئة المستفادة من	أهداف البرنامج	الميزانية	النتيجة
برنامج الاندماج لتحسين التنافسية الصناعية وتدعيم هيكل	سبتمبر 2001 – 2008	المؤسسات الصناعية ذات عمالة أكثر من 20 عامل	تحديث أنظمة الإنتاج لـ 750مؤسسة	11.4 مليون دولار	تأهيل 21 مؤسسة
برنامج ميدا1- 2	1995- سبتمبر 2002- 9/ 2006	PME التي تستخدم أكثر من 20 عامل	تأهيل 500 من PME	3.4 مليار أورو في ميدا 1 و5.35 مليار أورو 2	تأهيل 405 مؤسسة
البرنامج الوطني لتأهيل PME	من سنة 2006	PME التي تستخدم أقل من 20 عامل	تأهيل 500 من PME	01 مليار سنويا	تأهيل 100 مؤسسة
برنامج GTZ لدعم وتطوير PME	2005- 2007	PME التي تستخدم من 20 عامل إلى 250 عامل	تحسين الشروط العامة وتقديم الخدمات لPME	03 ملايين دوتش مارك ألماني	حصول 07 مؤسسات على إيزو
البرامج الاستثمارية العامة لدعم PME	2001- 2014	الاقتصاد الوطني وPME	تحسين البنية التحتية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وتوفير المناخ الاستثماري المناسب لـ PME	7 مليار دولار 2001- 2004 إلى 55 مليار دولار 2005- 2009 إلى 286 مليار دولار	
المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تم إنشاءه من طرف رئيس الحكومة، وانتخاب أعضائه يوم	PME	بث روح التعاون والتشاور بصفة دائمة بين السلطة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين حول المشاكل المتعلقة بالتطور		تقديم مساعدات لـ PME

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات متفرغة

2.5.1. الهيئات الحكومية المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مع نهاية الثمانينات جاءت قوانين عديدة تشجع على الخوصصة والعمل الحر، ومن بينها قوانين الاستثمار والقروض المصغرة.. وغيرها، وهذا ما نتج عنه ظهور العديد من الهيئات التي تدعم عملية إنشاء المؤسسات ولاسيما الصغيرة والمتوسطة منها، والتي نذكر منها:

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 في 24 ربيع الثاني عام 1417هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98/231 المؤرخ في 1998/06/13، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء المؤسسات، بالإضافة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، ومنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

ولقد استطاعت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أن تحتل المرتبة الأولى في دعم الشباب المقاول بنسبة تفوق 65٪ من إجمالي مساهمات الهيئات الأخرى، ويمكن إنشاء هذه المؤسسة بالاعتماد على تمويل ثنائي أو ثلاثي، فالتمويل الثنائي يكون بين الطرف المستفيد والوكالة، أما التمويل الثلاثي فيتم بين المستفيد والوكالة والبنك وهو الأكثر تداولا وهذا ما توضحه الجداول التالية، ومن بين مهام الوكالة تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذو المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** قبل سنة 2001 أنشأت الحكومة الجزائرية وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APS)، وبموجب قانون الاستثمار لسنة2001 تم استبدال هذه الوكالة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، والهادفة إلى تشجيع وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبة معتبرة لها من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة، وتحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.

تتمثل التحفيزات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في أهمها:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع، والإعفاء من IRG؛
- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية للأصول العقارية التي تدخل في إنجاز المشروع.

- **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):** أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

يهدف صندوق ضمان القروض إلى وضع آليات تسمح بتسهيل تمويل إنشاء أو توسعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، تتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و 80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، والمبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار، والمدة القصوى للضمان هي 07 سنوات.

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):** ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000نشاط في مختلف القطاعات، إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات الجزائرية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها .

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما

يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية، وتتمثل أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) منها:

- تنمية روح المقاولة وتساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.
- محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.

يتبين لنا أن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة من أجل تطوير وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال الهيئات المرافقة والداعمة، الأمر الذي أدى إلى تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل معتبر من 312959 سنة 2004 إلى 711832 سنة 2012، ثم إلى 934569 سنة 2015.

6.1. **مفهوم مؤشرات التنافسية:** يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيها، وبسبب عدم وجود مفهوم موحد للتنافسية ،كان لا بد من التعرف التنافسية من مختلف المستويات كما يلي:

- **تنافسية المشروع أو المؤسسة:** من منظور لجنة الرئاسة الأمريكية أن المؤسسة التنافسية هي:" التي يمكنها أن تقدم المنتجات ذات النوعية المميزة وبتكلفة منخفضة مقارنة مع منافسيها المحليين والدوليين، وبما يضمن تحقيق المؤسسة للربح طويل المدى وقدرتها على تعويض المشتغلين بها، وتوفير عائد مجزى لمالكيها" [12]، ويعرفها فريق التنافسية الأردني على أنها القدرة على تزويد المستهلكين بمنتجات وخدمات ذات كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية.

وجاء التعريف البريطاني للتنافسية على أنها:" القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين، بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى" [13].

كما يعرف موري وماكفتدريدج التنافسية على أنها المؤسسة المربحة والقادرة على زيادة ربحيتها من خلال رفع الإنتاجية أو خفض تكلفة الإنتاج أو تحسين الجودة أو كلها معا [14]. ويرى مايكل بورتر التنافسية بأنها:" تنافسية المؤسسة تنشأ أساسا من القيمة التي باستطاعة مؤسسة ما إن تخلقها لزبائنها، بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين، ووصولا إلى اكتشاف طرائق جديدة تكون أكثر فعالية من تلك المستعملة من طرف المنافسين الآخرين، إذ يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا" [15].

- **تنافسية القطاع:** أما فيما يخص تحديد مفهوم التنافسية على مستوى الصناعة أو القطاع، فقد اتجه البعض إلى القول بأن الصناعة التي تتمتع بالقدرة التنافسية هي تلك الصناعة التي تتضمن شركات قادرة على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية وتحقق أرباحا ومستقره.

وفي هذا الإطار يرى "فيرتردج" بأن القطاع يكون تنافسيا إذا كانت عناصر الإنتاج فيها أكبر إنتاجية منها لدى الصناعات المنافسة دوليا، أو مساوية لها على الأقل، وكانت تكلفة الوحدة المنتجة لديها أقل من تكلفتهم أو

مساوية لها على الأكثر، هذا إلى جانب تحقيق هذا القطاع للتفوق في التجارة كنتيجة لارتفاع نصيبها من إجمالي صادرات الدولة ومن إجمالي الصادرات العالمية.

ويرى بورتر أن الصناعة التنافسية هي التي تستطيع إلى جانب تحقيق الإنتاجية النسبية المرتفعة أن تحتفظ بتفوقها في السوق العالمية، ليس فقط في مجال التجارة وإنما أيضا في مجال الاستثمار، علما أنه يسند تفوقها في السوق العالمية إلى قدرة تفوقها على المنافسة في السوق المحلية، كما أشار بورتر إلى أن غالبية مقاييس تنافسية المؤسسة تنطبق على تنافسية فرع النشاط.

- **تنافسية الدول:** ويعد التعريف الذي قدمه Laura D'Andrea Tysan من التعريفات الأكثر شيوعا في مفهوم التنافسية الدولية، حيث يرى أنها:" تشير إلى قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والعمل على تحقيق استمرارية هذا الدخل المرتفع"[16].

وحسب UNCTAD فإن التنافسية هي: الوضع الذي يمكن الدولة في ظل شروط السوق الحرة والعادلة من إنتاج السلع والخدمات التي تلاءم الأذواق في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحافظ وتزيد من الدخول الحقيقي لأفرادها خلال الأجل الطويل[17]، ويعرف P. Ricardo التنافسية على أنها:" أسلوب يسلكه الأعوان الاقتصاديون في محيط الأسواق التنافسية وعلى وجه الخصوص المؤسسة، بحيث يتم البحث عن وضعيات ومزايا تنافسية في ظل احترام القواعد المحددة مع توفر كافة الشروط العادلة للمجتمع"[18]، كما يرى **Jacquemin et Pench** أن التنافسية لا تشكل غاية في حد ذاتها ولا هدف، بل هي وسيلة فعالة للرفع من المستوى المعيشي وتحسين الحالة الاجتماعية للمجتمع ككل..[19].

أما **المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)** يعرف التنافسية بأنها" القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة"، كذلك عرفها على أنها:" مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد"[20]، و**يعرفها المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية** على أنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تتنافس بها المؤسسات في الأسواق العالمية وتضمن النمو المتصاعد لمستويات معيشة للمواطنين على المدى الطويل"[21]، أما بالنسبة **لتعريف معهد التنافسية الدولية :** يعرف هذا المعهد التنافسية على أنها قدرة البلد على:[22]

- ✓ أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا،
- ✓ أن يحقق مبيعات أكثر من السلع المصنعة، والتحول نحو السلع عالية التصنيع، والتقنية وذات قيمة مضافة عالية في السوقين الداخلي والخارجي؛
- ✓ أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة، وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

وأما **أنواع التنافسية** فتصنف إلى صنفين هما: التنافسية بحسب الموضوع، والتنافسية وفق الزمن.

- **مؤشرات قياس تنافسية الدولة:** أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما، والبدائل المتوفرة لذلك تتمثل في ملاحظة تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد أو الإنتاجية، أو على النتائج التجارية للدولة.

تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقارير سنوية مثل المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD، المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، منظمة الأمم المتحدة UN، AT Kearney، وغيرها، كلها تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، الحرية الاقتصادية، بيئة الأعمال، المجال الإداري والبشري..الخ.

- **مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي:** يمكن اعتبار كل من التقنية والتكنولوجيا المستخدمة، الانفتاح الاقتصادي، دور الحكومة، الإدارة والمالية، إحدى مؤشرات تنافسية الدولة، وعلى أساس تلك المؤشرات يتم إصدار التقرير الخاص بالتنافسية على مستوى العالم.
- **مؤشر صندوق النقد الدولي:** ويهتم بمؤشرات سعر الصرف الحقيقي، تكلفة وحدة العمل في الصناعة، ..الخ.
- **مؤشر المعهد الدولي للتنمية:** يضم مؤشرات الاقتصاد المحلي يضم 35 مؤشر، العولمة يضم 45 مؤشر، الحكومة يضم 48 مؤشر، البنية التحية يضم 30 مؤشر، التكنولوجيا يضم 26 مؤشر.

7.1. العلاقة بين تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني: لا شك أن هناك علاقة ايجابية بين تأهيل المؤسسات تنافسية الاقتصاد، وهذا ما أكدته أغلب الدراسات، ونحاول التعرف على طبيعة هذه العلاقة فيما يلي:

- يلعب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تغيير المناخ الإداري والتنظيمي والمالي بما يخدم مناخ الأعمال، وحتى يتحقق هذا الأمر يجب تأهيل المؤسسة على مستوياتها الرئيسية أي من الجانب الإستراتيجي، التنظيمي، البشري، المالي والمحاسبي وحتى الجانب التسويقي؛
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى نمو في إنتاجية العامل وهو مقياسا ومؤشر من مؤشرات التنافسية، فهي إضافة لكونه مؤشرا شاملا لتطور المجتمع ومقياسا حقيقيا لقدرته وحيويته، يعتبر أيضا مفتاحا أساسيا من مفاتيح التنمية والتقدم، وإذا تحقق نمو في إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج فسيؤدي ذلك إلى نمو في الناتج الوطني وبالتالي يزيد من نصيب الفرد من الدخل الوطني وارتفاع مستويات المعيشة مما يدعم تنافسية الدول؛
- يعمل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إحداث تغير تكنولوجي داخل المؤسسات وداخل القطاع وهو بذلك العنصر الأساسي للنهوض باقتصاد أي دولة وكذا وصولها إلى تحقيق التقدم والتطور التكنولوجي لمواكبة التطورات والتغيرات المستمرة التي يشهدها اقتصاديات الدول الأخرى، مما يقوي تنافسيتها ويجعلها قادرة على منافسة الدول، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يساهم التقدم التكنولوجي بنسبة تتراوح بين 80% إلى 90% في زيادة الإنتاجية، مما يقوي موقعها التنافسي محليا ودوليا؛

- يؤثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التكلفة، حيث تؤدي التكلفة دورا هاما كسلاح تنافسي، فلا يمكن تحديد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف، ويجب أن تنخفض التكاليف الحقيقية لترتفع مستويات المعيشة،

- أغلب المؤشرات التي تقيس تنافسية الدول تعتمد على مؤشرات فرعية لها علاقة بأداء المؤسسات وتطورها وتنافسيتها، وبالتالي يعتبر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الدولة كلاهما يؤدي إلى تحقيق وتقوية ونجاح الآخر.

2. **الدراسات السابقة:** لقد قمنا بتحديد مجموعة من الدراسات السابقة للبحث سواء في مجال برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييمها أو في مجال تقييم تنافسية الاقتصاد الوطني، ومن بين أهم تلك الدراسات نذكر:

1.2 **دراسة غبولي أحمد (2016)** [23]: حاول الباحث الإجابة على الإشكالية ومعرفة هل نجحت برامج التأهيل في الجزائر بأن تبلغ الدور المنوط بها والذي وجدت من أجله، متطرقا بذلك إلى برامج التأهيل المختلفة وأهدافها ونتائجها مثل برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، وبرنامج الدعم الأورومتوسطي الموجه لتنمية PME والبرنامج الوطني لتأهيل PME، وعرف برامج التأهيل بأنها تدعيم تنافسية المؤسسات لتصبح قادرة على المنافسة الخارجية والداخلية، وقام الباحث بتحليل وتقييم تلك البرامج بين الأهداف والنتائج وخلصت الدراسة إلى أن هناك سعي واضح من الدولة لتنمية وتأهيل PME، كما توصل إلى أن برامج التأهيل حسنة نظريا تؤدي إلى التحسن الفعلي في تنافسية تلك المؤسسات إلا أن النتائج الواقعية تعتبر ضئيلة نسبية إلى الأهداف، وعليه أوصى الباحث بضرورة الإسراع في تكثيف وتكاتف كل الجهود من الأطراف الفاعلة، وأهمية الانخراط في البرامج وما له من أثر إيجابي تنافسية المؤسسات والاقتصاد ككل.

2.2. **دراسة راتول محمد، سي علي أسماء (2016)** [24]: حاول الباحثين تحليل وضع الاقتصاد الجزائري ضمن تقرير التنافسية العالمي ومتطلبات تنميته، وحسب نتائج الدراسة فإن تحسين التنافسية الدول يرتبط بشكل كبير بقدرة الشركات العاملة فيها على اقتحام الأسواق الدولية، كما فسر تراجع ترتيب الجزائر ضمن المؤشر بعدم مشاركة دول جديد في المؤشر أفضل من الجزائر بل هو تراجع فعلي، فالجزائر على مستوى منخفض من التنافسية فيجب تفعيل برامج التأهيل.

3.2.**دراسة عناني ساسية (2014)** [25]: حاولت الباحثة الإجابة على ما مدى مساهمة برامج التأهيل التي وضعتها الدولة في الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي، وبعد تحليل واقع PME في الجزائر وعرض البرامج المدمجة لتأهيلها وتقييمها، أظهرت الدراسة أن PME تشهد تطور ملحوظا إلا أنها تعاني من الكثير من المشاكل والمعوقات مما جعل مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية دون المستوى المطلوب وخاصة في تنمية الصادرات، كما أنه على الرغم من وجود أكثر من برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تعتبر جد محفزة بالنظر للمبالغ المالية المخصصة لها إلا أن تلك المؤسسات لا تزال غير قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية، وترجع الباحثة هذا الفشل إلى عدم وعي الكثير من مسيري المؤسسات

بأهمية برامج التأهيل بالإضافة إلى الصعوبات التي تتلقاها تلك المؤسسات من ناحية الشروط ورفض البنوك للتمويل ونقص الخبرة وتعدد برامج التأهيل مما أضعف الإمكانيات.

4.2. **دراسة حسين يحي (2013)** [26]: حاولت الدراسة قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي ومدى مساهمتها في تحسين الأداء التنافسي من مختلف البرامج، واستنتجت بوجود ضعف في أداء الجهات المكلفة بالإشراف على برامج التأهيل وضعف المساعدات المالية وكذا الروابط بين المؤسسات والبنوك، وتأكد بأن حصيلة برامج التأهيل لم ترقى إلى تطلعات وطموح الجهات المعنية وخاصة في الجزائر والمغرب باستثناء تونس التي قطعت هاما مما جعل نتائج هذه البرامج في الدول المغاربية مختلفة ومتفاوتة ومتباينة، ومن بين الأسباب تواجد مجموعة من العوائق والصعوبات المختلفة.

5.2. **دراسة ريحان الشريف، هوام لمياء (2013)** [27]: حاولت هذه المقالة تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري وتقديم أهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين، ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية ورغم السيولة الهامة، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوروبية، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشورة في مختلف التقارير الدولية، حيث تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري أين تأتي الجزائر في رتب متوسطة وأحيانا متأخرة في مؤشر التنافسية، الأمر الذي يوضح سعي الجزائر وتركيزها على عناصر هذه المؤشرات من أجل تخطي هذه المرحلة واللحاق بركب الدول في مجموعة الكفاءة والذي ترتب فيه الجزائر في رتب متأخرة جدا، كما لاحظ الباحثين أن البيئة الاستثمارية في الجزائر تتميز بالعديد من العراقيل والعوائق وقدما بعض المقترحات لتحسين تنافسية الاقتصاد من أجل ضمان تنافسيته على مستوى الأسواق الدولية منها ضرورة إعادة تأهيل مناخ الأعمال وتشجيع الصادرات خ م.

6.2.**دراسة Lamia. AZOUAOU (2009)** [28]: حاولت الباحثة دراسة برامج تأهيل وتطوير PME في دول المغرب العربي ومدى الاختلاف والقواسم المشتركة بينهما وأيضا الاختلافات الجوهرية في هياكل وأوار الحكومة والتي يمكن أن تفسر إلى حد كبير الفروق الملحوظة من حيث نتائج هذه البرامج، كما تقيس مختلف البرامج في المغرب العربي بالنظر إلى مساهمتها في تحسين القدرة التنافسية لاقتصادياتها ودورها في التكامل الإقليمي، وخلصت الدراسة إلى أن برامج التأهيل كانت مختلفة في بلدان المغرب العربي سواء في التنفيذ أو في النتائج وكانت أفضلها تونس والمغرب ثم تأتي الجزائر رغم مساهمتها في خلق فرص العمل والقيمة وهو

ما يتطلب على الجزائر بذل المزيد من الجهد لتعزيز التنافسية الاقتصادية، واقترحت الباحثة بالعمل على نطاق إقليمي لدعم PME للحصول على نتائج أفضل.

7.2.**عليواش أمين عبد القادر (2007)** [29]: حاولت هذه الدراسة الإجابة على إشكالية هل يؤثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية ايجابيا على أداء الاقتصاد الوطني، وبعد عرض الباحث للجانب النظري الذي تناول فيه تطور المؤسسات الاقتصادية في الجزائر كما وتطرق إلى البرنامج الوطني للتأهيل وتقييمه ومقارنته مع البرنامجين

التونسي والمغربي، أما الجانب التطبيقي حاول الباحث دراسة فعالية برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع باقي الدول، وخلصت الدراسة إلى أنه لبرنامج التأهيل في الجزائر أثر على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي إلا أنه لم يحقق النتائج المأمولة منه مقارنة ما حققه كل من تونس والمغرب، كما خلصت إلى أن التأهيل يساهم في زيادة تنافسية المؤسسات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ثانيا: الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة:

إن أغلب الدراسات السابقة تناولت تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام أو مقارنتها بدول أخرى، أو تناولت تحليل واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري، والجديد الذي جاءت بها دراستنا بالمقارنة مع الدراسات السابقة هو محاولة معرفة مدى انعكاس تلك البرامج على تنافسية الاقتصاد الوطني.

سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة انعكاس برامج وآليات وهياكل دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال 1999- 2015 وذلك باستخدام تحليل مناخ الاستثمار وفقا لبعض المؤشرات الدولية، وكذا دراسة العلاقة والأثر بين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر التنافسية العالمي واستخدام الانحدار البسيط Simple Régression، ثم نحاول تحليل وقراءة مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر، من أجل الخروج بنتائج عامة حول واقع تنافسية الاقتصاد، وقد اعتمدنا على معطيات متنوعه منها مؤشرات مناخ الاستثمار وتقارير التنافسية وتقارير البنك المركزي وغيرها.

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج:

1. تحليل مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الوطني وفقا للمؤشرات الدولية:

رغم النتائج الايجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا ولأجل معرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، ومن بين هذه المؤشرات الدولية التي تقيس مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال نذكر منها:-

1.1. مؤشر بيئة أداء الأعمال:

تشير بيانات بيئة الأعمال التي يعدها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي سنويا منذ عام 2004، لقياس سهولة أداء الأعمال ومدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على القطاع الخاص إلى الوضع الغير مرضي للجزائر، ويتكون هذا المؤشر من متوسط عشر مؤشرات فرعية تشكل في مجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، والجدول يوضح ذلك:

الجدول 5: وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009- 2015.

مكونات المؤشر الفرعي / السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	**132**	**136**	**143**	**148**		**147**	**145**
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	141	148	150	153	159	164	141
استخراج تراخيص البناء	112	110	117	118	136	147	127
توظيف العمالة	118	122	122	/	/	/	/
تسجيل ملكية الأصل العقاري	162	160	165	167	174	176	157
الحصول على الائتمان	131	135	139	150	126	130	171

التجارة عبر الحدود الدولية	118	122	123	127	129	131	131
حماية المستثمر	70	73	74	79	95	98	132
سداد الضرائب	166	168	162	164	173	174	176
تنفيذ العقود التجارية	126	123	123	122	128	129	120
تصفية واغلاق المشروع	49	51	52	59	61	60	97

Source:- World Bank, Doing Business 2009,2010,2011, and 2012. http://yarjana.blogspot.com/2014/09/2014-algeria-economic-ranking.html

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في تكلفة تأسيس القيام بالأنشطة وكذا تكلفة استخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وحماية المستثمرين والحصول على التمويل وحتى تكلفة تصفية المشروع، وهذا لا يعطي بيئة أعمال جيدة تشجع المستثمرين سواء المحليين والأجانب، وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا، ومنه فإن الاقتصاد الجزائري يعاني من بيئة أعمال غير ملائمة وغير تنافسية فهو يتمتع بمحدودية مؤشرات تنافسيته المتعلقة ببيئة الأعمال وحوافز الاستثمار المناسبة، وارتفاع تكاليف القيام بأنشطة الأعمال، مما يتطلب إصلاحات جذرية لتحسين بيئة الأعمال، ليس فقط على مستوى الإجراءات المؤسساتية والتنظيمية وإنما أيضا بالمكونات الأخرى التي لها علاقة ببيئة الأعمال التي تسمح بازدهار نشاط المستثمرين عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصه

2.1. مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر هذا المؤشر عن معهد هيرتاج (Heritage Foundation)، بالتعاون مع صحيفة وآل ستريت جورنال (Wall street) منذ عام1995 ، بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية، والتي تعني حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما يساهم هذا المؤشر في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، ويسند هذا المؤشر إلى عشرة عوامل فرعية من بينها: - السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية، ووجود حواجز غير جمركية)- حجم مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية- أنشطة السوق السوداء، وقد صنفت وفق مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2002 أنه هناك 15 دولة ذات حرية اقتصادية كاملة، و56 دولة ذات حرية اقتصادية شبه كاملة (منها 9 دول عربية من بينها تونس والمغرب)، و74 دولة ذات حرية اقتصادية ضعيفة (منها 7 دول عربية من بينها الجزائر ومصر)، و11 دولة معدومة الحرية الاقتصادية (منها دولة عربية واحدة هي ليبيا)، و5 دول لم تحصل على الترتيب منها العراق والسودان والصومال.

الجدول 6: مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009- 2015

السنوات	2009	2010	2011	2012	2014	2015
الترتيب عالميا / 179 دولة (2012/2009)	107	105	132	140	151	157
الترتيب عالميا / 172دولة (2015/2013)						
الترتيب عربيا/17 دولة (2012/2009)	14	13	14	15	17	14
الترتيب عربيا 15 دولة (2015/2013)						
التنقيط في المؤشر	56.60	56.90	52.40	51.00	50.80	48.9

Source: *The Heritage Foundation & Wall street journal, index of economic freedom , http:/www.heritage.org/index.*

وبحسب الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر مازالت في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة حتى سنة 2012، إذ احتلت المرتبة 140 عالميا بحصولها على 51.00 نقطة مئوية، أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 15 من أصل 17 دولة عربية، وهذا الوضع بالنسبة للجزائر يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، وأدوات السياسة التجارية والنقدية، إلى جانب التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، هذا المؤشر يدل على الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وأن الاقتصاد الجزائري يسير في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات الأخيرة.

ولهذا المؤشر دوره وانعكاسه في الصورة التي يكونها رجال الأعمال عن مناخ الاستثمار في هذه الدول، لذلك يجب على الجزائر تحسين موقعها في هذا المؤشر لتشجيع رجال أعمال القطاع الخاص في الجزائر والأجانب على الاستثمار في الجزائر من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة .

3.1. المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS GROUPE الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، ويهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار والتعامل التجاري، وهو يغطي 140 دولة من بينها 18 دولة عربية، ويستند هذا المؤشر على ثلاث مؤشرات فرعية، تشمل مؤشر المخاطر السياسية بنسبة 50٪ من هذا المؤشرات المركب، ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بمعدل 25٪، ومؤشر تقييم المخاطر المالية بمعدل 25٪، وبحسب هذا المؤشر يتميز مناخ الاستثمار في الجزائر بدرجة مخاطرة تراوحت بين معتدلة ومنخفضة خلال سنوات (2001-2015).

جدول 7: وضع الجزائر ضمن مؤشر المخاطر القطرية 2001- 2015

السنوات	2001	2002	2003	2005	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015
الجزائر	61.5	63.8	65.8	77.3	78.5	77.5	70.8	72.0	72.0	68.0	67.0	69.0
نسبة التغير	/	3.73	3.13	17.4	1.55	-1.27	-8.64	1.69	00	-5.55	-1.47	2.98

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، من 2001- 2015

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن وضع الجزائر ضمن مؤشر المخاطر القطرية تحسن بعض الشيء خلال 2007/2001 ، حيث كانت في سنة 2001 تقدر بـ 61.5 لتصل إلى 77.5 في عام 2008 لتصنف بذلك ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة، وهذا يزيد من حافز رجال الأعمال الخواص إلى الاستثمار في الجزائر حسب هذا المؤشر، ولكن نلاحظ أنه بدأ بالتراجع خلال 2015/2009، مما يجب على الجزائر أن تحسن أكثر من وضعيتها المتعلقة بتخفيض المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية، حتى تصل إلى الدول ذات المخاطر المنخفضة جدا.

4.1. تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: تصدر المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية منذ سنة 1996 والذي يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي بالأوضاع الاقتصادية، ويستند إلى مؤشرات فرعية منها قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية ومخاطر نقص العملة الصعبة، ويصنف المؤشر الدول إلى مجموعتين رئيسيين هما درجة الاستثمار A

والتي تنقسم إلى أربعة مستويات، ودرجة المضاربة وتنقسم إلى ثلاث مستويات D:C:B، والجزائر ضمن المؤشر صنفت ضمن درجة الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 8: وضع الجزائر ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية 2001- 2015

السنوات	2001	2002	2003	2005	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015
درجة مخاطرة الجزائر	B	B	B	B	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4

Source: *Algeria : Principaux Indicateurs Économiques, Coface for Safer Trade," /.http://www coface.com/fr/Etudes-economiques -et-risque-pays/Algerie".*

من خلال الجدول نلاحظ استقرار مؤشر درجة مخاطرة الجزائر عند المستوى A4 من سنة 2007 إلى 2015 بعدما كان في المستوى B، وهذا نتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر من خلال زيادة احتياطي الصرف، إلا أن لا يعني أن وضع الجزائر في المستوى الجيد لأنها تبقى قريبة من درجة المضاربة.

5.1. **أداء الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر التنافسية العربية:** حيث يعتمد تقرير التنافسية العربية على مؤشر التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، فالتنافسية الجارية تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، أما التنافسية الكامنة فتعني القدرات البعيدة الأثر على التنافسية التي تشكل البنية التحتية التي تضمن استدامة القدرة التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية،":

جدول 9: واقع مؤشر التنافسية العربية لبعض الدول العربية 2003- 2016

نوع المؤشر	مؤشر التنافسية		مؤشر التنافسية		المؤشر الإجمالي		مؤشر إجمالي
السنوات	2003	2012	2003	2012	2003	2012	2012/2003
الجزائر	0.43	0.39	0.30	0.33	0.37	0.36	-2.70
تونس	0.49	0.47	0.34	0.44	0.42	0.45	+7.14
المغرب	0.48	0.40	0.25	0.27	0.37	0.34	-8.10

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، http://www.amf.org.ae/ar/content/2016

وفيما يخص مؤشر صادرات الدول العربية وهو مؤشر أداء التجارة فقد أظهر بعض التحسن التي شهدتها بعض الدول ومنها الجزائر التي تحسنت في هذا المؤشر خلال 2010- 2012 مقارنة بسنة 2007- 2008 إلا أنها في سنة 2013 تراجعت نوعا ما وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول 10: يوضح مؤشر أداء التجارة

السنوات	2007	2009	2010	2012	2013	التغير في أداء التجارة 2013/2007
الجزائر	100	83.2	87.0	90.4	80.9	-19.1
تونس	100	106.9	100	86.2	85.2	-14.8
المغرب	100	102.5	108	107.8	108.6	8.6

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، http://www.amf.org.ae/ar/content/2016

6.1. **المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية:** هذا المؤشر تعده المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الكائن مقرها بدولة الكويت منذ سنة 1996، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز كبير في الميزانية العامة، وميزان

المدفوعات، والتضخم، وسعر الصرف، حيث يشمل هذا المؤشر ثلاث مجموعات من السياسات، السياسة المالية والتي تقاس بعجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الخام، والسياسة النقدية التي تقاس من خلال معدل التضخم، وسياسة المعاملات الخارجية التي تقاس بعجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام، ويتم تحديد درجة المؤشر كما يلي:

- ✓ إذا كانت أقل من 1: تشير إلى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛
- ✓ إذا كانت من 1 إلى 2: تشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛
- ✓ أذا كانت من 2 فما فوق: تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

واستنادا لهذا المؤشر الذي يصنف الجزائر من خلال معطيات السابقة ضمن الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي، إلا لأنه يعترف بوجود بعض التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال السنوات الأخيرة بسبب برامج الإصلاحات الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الحقيقي، حيث نلاحظ تحسن مناخ الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2010 بدرجة 2.3 لتتراجع سنة 2014 غلى 0.33 لتصبح ضمن درجة عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار.

جدول 11: وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية 2002- 2014

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر سياسة التوازن	03	00	-01	03	01	03	03	03	03	-01	02	01	01
مؤشر سياسة التوازن	03	03	03	03	03	03	03	00	03	03	01	01	00
مؤشر السياسة النقدية	00	00	00	01	00	00	00	00	01	01	00	01	00
درجة المؤشر المركب	02	01	0.66	2.33	1.33	02	02	01	2.33	01	01	01	0.33

المصدر: بالاعتماد على مجموعة من تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت

7.1. **مؤشرات التكنولوجيا والمعرفة:** لاشك أن إنفاق الدولة على التكنولوجيا والبحث والتطوير والتوسع في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين المختصين، له أثره على تحسين البنية الاقتصادية والاستثمارية وتوفير المناخ الابتكاري بما يدعم ويشجع المشاريع الخاصة المحلية والأجنبية، ويصدر المؤشر من البنك الدولي ويتحدد بعشر نقاط من 0 كحد أدنى إلى 10 كحد أقصى، ويضم ثلاث متغيرات أساسية وهي: المحفز الاقتصادي والنظم المؤسسي، التعليم والإبداع، تقنية المعلومات والاتصالات، وقد حصلت الجزائر على قيمة 3.79 سنة 2012 بعدما كان 2.85 سنة 2000 وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول 13: ترتيب الجزائر في مؤشر التكنولوجيا واقتصاد المعرفة

السنوات	1995	2000	2007	2012	2014
القيمة	3.50	2.85 الرتبة 110	3.07	3.79 الرتبة 96من 146	3.79
نسبة التغير%	/	-18.57	+7.71	+32.98	00

المصدر: لحمر خديجة، تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد 18، ديسمبر 2015

يمكننا أن نضع البيانات المتعلقة بالأبحاث والتنمية وإحصائيات براءات الاختراع والمنشورات العلمية وميزان المدفوعات التكنولوجية ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات جميعا ضمن مؤشر العلم والتكنولوجيا، فالجزائر

في السنوات العشر الأخيرة لم تخصص إلا ما نسبته حوالي 0.27 ٪ من نتائجها الإجمالي للبحوث العلمية، بينما تجاوزت هذه النسبة أكثر من 3٪ في الدول المتقدمة.

8.1. **مؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:** إن أهمية المصادر البشرية كما ونوعا في دعم المشاريع الاستثمارية أمر يقر به الجميع، حيث أن الموارد البشرية تعتبر من بين مؤشرات تهيئة البيئة المناسبة والمحفزة للاستثمار والمساعدة على النمو الاقتصادي، وذلك بتحسين الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية، ويتضمن هذا المؤشر على مؤشرات تعتبر مهمة جدا، وهي بيانات التعليم والتدريب ومخزون رأس المال والاستثمارات في رأس المال البشري.

كما أن الجزائر طبقا للتصنيف الدولي لمستويات وأسلوب التنمية البشرية لسنة 2009 تصنف في الصنف الثاني ضمن تنمية بشرية متوسطة، وقد أوضح تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية الذي يقاس بمجموعة من المؤشرات منها الخدمات الصحية، التعليم والمعرفة، أبعاد الفقر..، وتعتبر دول ذات تنمية مرتفعة جدا تلك الدول التي تحوز على مؤشر يتراوح بين 0.8- 1، والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنمية البشرية:

جدول 14: ترتيب الجزائر في مؤشر التنمية البشرية خلال 1990- 2015

السنوات	1990	1995	2001	2004	2005	2006	2009	2010	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0.562	0.668	0.704	0.728	0.670	0.680	0.700	0.709	0.713	0.717	0.739	0.736
نسبة التغير%	/	+18.86	+5.38	+3.40	-7.9	+1.49	+2.94	+1.28	+0.56	+0.56	+3.06	-0.4

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات تقرير التنمية البشرية، http: //hdr.undp.org/en statistics/hdi

سجل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر "ارتفاعا معتبرا" ما بين 1990 و2015، مما جعلها تصنف ضمن الدول "التي لها تنمية بشرية مرتفعة" وذلك حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المعد لسنة 2015، وأوضح البرنامج في تقريره حول التنمية البشرية أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر استقر مابين 0.713 سنة 2012 مقابل 0.625 سنة 2000، مع العلم أن القيمة القصوى للمؤشر تقدر بـ1، وفي سنة 2012 احتلت الجزائر المرتبة 93. عالميا ضمن 187 بلدا عادت فيها المرتبة الأولى للنرويج 0.955 والمرتبة الأخيرة للنيجر 0.304، وفيما يخص تصنيف الدول النامية حسب التراجع المعتبر في الفارق بين مؤشر التنمية البشرية وقيمته القصوى صنف البرنامج الجزائر في قائمة الدول العشرين الأولى في هذه الفئة من خلال تمكنها من تخفيض هذا الفارق بـ 34.4% منذ 1990.

9.1.**مؤشر الإبداع والابتكار براءة الاختراع:** تحتل الجزائر المراتب الخيرة في مؤشر الابتكار حيث احتلت المرتبة 126 من أصل 141 دولة، ويشير Schumpeter إلى 5 أنواع من الإبداع تتمثل في البحث عن: منتج جديد، طريقة إنتاج جديدة ومبدعة، غزو أسواق أو سوق جديدة، اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، تنظيم جديد الإنتاج، وبالنسبة للجزائر لا يزال النظام البيئي الخاص بالابتكار وريادة الأعمال بحاجة لعناية خاصة من قبل الحكومات والمستثمرين وخاصة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصانعي القرار في القطاع الخاص، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 15: ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي 1995- 2015

السنوات	1995	2000	2007	2009	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	3.41	3.25	2.11	2.29	19.79	24.4	23.11	24.2	/
الترتيب	/	/	83	108	125	124	138	133	126
نسبة التغير %	/	-4.69	-35.7	8.53	764.19	23.29	-5.28	4.71	/

Source: European Institute for Business administration (INSEAD) and World Intellectual Property Organization (WIPO)(2013),Global Innovation, Index 2007-2014, .https://www.globalinnovationindex.org/content/page/GII-Home

- قصد بالقيمة قيمة مؤشر الابتكار، وهي تتراوح بين صفر و7 للسنوات 2007 و2009، وبين صفر و100 للسنوات 2011 و2012 و2013 و2014

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر في المرتبة 113 عالميا بمجموع 24.20 نقطة من خلف دولة مالي، ويرتّب مؤشر الابتكار العالمي أداء بلدان واقتصاديات من كل أرجاء العالم استنادا إلى 82 مؤشر، ويتم إعداد التقرير السنوي على أساس جملة من المؤشرات منها البيئة المؤسساتية والمراد البشرية والبحث العلمي والبنية التحتية للدولة والإبداع في مجال الأعمال والإنتاج المعرفي والعلمي والتكنولوجي والاختراعات، كما يبحث إصدار المؤشر لسنة 2016 تأثير السياسات الموجهة نحو الابتكار على النمو الاقتصادي والتنمية، وتسعى البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان النامية على حد سواء لتحقيق النمو القائم على الابتكار عبر استراتيجيات مختلفة، وقد نجحت بعض البلدان في تحسين القدرة على الابتكار، في حين لا يزال البعض الآخر يكافح للوصول،

وفي دراسة أجراها مايكل بورتر M. Porter على عشر دول وهي: أمريكا، إنجلترا، ألمانيا، سويسرا، السويد، إيطاليا، الدانمارك، اليابان، كوريا، سنغافورة، اكتشف أن المؤسسات التي تتمكن من اكتساب ميزة تنافسية وتستمر في الحفاظ عليها في ظل المنافسة الدولية، هي تلك المؤسسات التي تداوم على الإبداع والتطوير [30].

2- انعكاس تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال مؤشر التنافسية العالمي

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي world Economic Forum منذ عام 1979، بدراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يصدر سنويا تقرير التنافسية العالمي الذي يعد من أهم النشاطات البحثية التي تصدر عن المنتدى في دافوس بسوسرا، كما يعتبر مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما يهدف إلى تصنيف ومقارنة اقتصاديات الدول المشاركة، وهو مؤشر فاعل لقياس القدرة التنافسية للدول.

ويصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر آخر حول التجارة الدولية تحت تسمية مؤشر التنافسية التجارية Busines Commerce Index (BCI) ويتكون من مؤشرين جزئيين هما مؤشر إستراتيجية وعمليات المؤسسات ومؤشر نوعية بيئة التجارة الوطنية، احتلت الجزائر المرتبة 72 من أصل 140 دولة في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2015- 2016، ويقيس المؤشر العوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والازدهار لـ 140 دولة حول العالم، ويعتمد على ثلاثة مؤشرات رئيسية لقياس مدى تنافسية الدولة عالميا، وهي المتطلبات الأساسية للاقتصاد،

والعوامل المحسنة لكفاءة الاقتصاد، وعوامل الإبداع والتطور، ويندرج تحت تلك المؤشرات الثلاثة 12 مؤشرا فرعيا، وتتفرع منها مؤشرات أخرى أكثر تفصيلا.

جدول 16: علاقة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنافسية الاقتصاد الوطني

السنوات	الترتيب	GCI	نسبة التغير %		تطور PME	نسبة التغير%	
2000/1999	/	/	/		159507	/	
2001/2000	/	/	/		179893	+12.78	
2002/2001	/	/	/		245348	+36.38	أعلى نسبة تغير إيجابي 36.38+ أعلى نسبة تغير سلبي 0.00- مجموع التغيرات الايجابية 38.5+ مجموع التغيرات السلبية 0.00- مجموع التغيرات الإجمالية 200+
2003/2002	102/74	3.39	/	أعلى نسبة تغير إيجابي 12.71+ أعلى نسبة تغير سلبي 6.06- مجموع التغيرات الايجابية 38.5+ مجموع التغيرات السلبية 19.86- مجموع التغيرات الإجمالية 18.64+	251853	+2.65	
2004/2003	102/74	3.39	00		288587	+14.58	
2005/2004	104/71	3.67	+8.25		312959	+8.44	
2006/2005	117/82	3.46	-5.72		342788	+9.53	
2007/2006	125/76	3.90	+12.71		376767	+9.91	
2008/2007	131/81	3.91	+0.25		412966	+9.60	
2009/2008	134/99	3.70	-5.37		519526	+25.8	
2010/2009	133/83	3.95	+6.75		587494	+13.08	
2011/2010	139/86	4.00	+1.26		619072	+5.37	
2012/2011	142/87	3.96	-01		659309	+6.49	
2013/2012	144/111	3.72	-6.06		711832	+7.96	
2014/2013	144/100	3.79	+1.88		777816	+9.26	
2015/2014	144/79	4.08	+7.65		852053	+9.54	
2016/2015	144/87	4.01	-1.71		934569	+9.68	
المجموع			+18.64			+200	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تقارير التنافسية العالمي ونشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول نلاحظ تطور واضح في إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وصل أفضل تطور إلى 38.5% وذلك سنة 2001 وذلك راجع إلى بدايات الدعم الكبير من برامج وآليات وهياكل كلها مسخرة في سبيل تنمية وتأهيل تلك المؤسسات، مما انعكست عليها بنسبة تطور إجمالية وصلت حوالي 200% خلال 2015/1999، بالمقابل نلاحظ تذبذب في تطور تنافسية الاقتصاد الجزائري حيث كانت التغيرات الايجابية 17.71+، بينما وكانت التغيرات السلبية 6.06- ، مما انعكس على مجموع التغيرات الإجمالية والتي حققت تطور إيجابي بسيط خلال 15 سنة بقيمة 18.64+، ومنه يمكن القول بأن دعم وتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أثر على تنافسية الاقتصاد الوطني.

لدراسة أثر والعلاقة بين تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني تم استخدام الانحدار البسيط (Simple Regression) لتحديد العلاقة: حيث وجدنا:

جدول 17: الانحدار البسيط بين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني

الخطأ المعياري	B	R	R R square
0,16889	0.48	0,721	0,52

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

وحسب قيمة β تشير إلى وجود علاقة طرديه بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني، وتدل على وجود علاقة ارتباط جيد بقيمة 0,721 بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني، كما تشير R square إلى أن 0,52 من التغيير في وتنافسية الاقتصاد الوطني يعزي إلى تغير في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولاختبار معنوية الانحدار البسيط تم استخدام تحليل تباين ANOVA وقد كانت كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 18: إختبار ANOVA بين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني

	مجموع المربعات	درجات	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة*
الانحدار	0,370	1	0,370	12,987	0.004
المتبقي	0,342	12	0.029		
المجموع	0,713	13			

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0,05)

يبين الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الدلالة هو 0,004، وبما أن هذه القيمة اقل من القيمة المحددة في الفرضية أي 0,05 ، فإننا نقبل والتي تقول أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0,05)، بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني.

لا يمكن لهذه المؤشرات الجزم بصدقها ودقتها وأهدافها، إذ أنها تعبر في كثير من الأحيان عن مواقف مسبقة خدمة لتحقيق مصالح الهيئات التي تقوم بوضعها، إلا أن هناك بعض الشواهد الواقعية التي تربط بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين نمو الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي فيها، ومهما يكن فإنها تبقى في نظر الكثير من المستثمرين دليلا مهما في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ومكانة الجزائر في هذه المؤشرات تعتبر ضعيفة وتستدعي المزيد من العمل لتحسين صورتها الدولية والمحلية حتى تكون جاذبة لاستثمارات رجال أعمال القطاع الخاص المحليين والأجانب .

3. انعكاس تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي

بصفة عامة نلاحظ من خلال الجدول19 تحسن ملحوظ في مؤشرات الاقتصاد الكلي، فلقد تمكنت الجزائر تدريجيا بعد تطبيقها برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي ودخولها في تطبيق برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 1999 إلى استعادة بعض مؤشراتها الاقتصادية الكلية، فلا يمكن زيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية إلا من خلال الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، والجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد حيث عرفت الفترة بين 1999- 2014 استقرار اقتصادي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، والجدول التالي يوضح تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي:

جدول 19: واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال 1999- 2015

السنوات	مناصب التوظيف	% من إ ت	معدل التغير	م. النمو %	م. التضخم %	الصادرات خارج المحروقات مليون د	المديونية الخارجية مليار دولار	سعر الصرف مقابل	الاحتياطات الدولية م دولار	رصيد ميزان التجاري م د
1999	631188	10.05	/	3.2	2.6	438	28.140	66.57	12.44	3439
2000	634375	10.16	1.09	2.4	0.3	612	25.260	75.25	13.55	12858
2001	737062	11.17	16.18	2.1	4.2	648	22.570	77.26	19.62	9192
2002	791082	10.61	-0.81	4.7	1.4	734	22.640	79.68	25.15	6816
2003	789534	9.68	-3.56	6.9	2.6	569	23.350	77.39	35.45	11078
2004	838504	10.41	18.93	5.2	3.6	725	21.820	72.09	45.69	13775
2005	1157856	13.62	54.22	5.1	1.6	907	17.190	73.35	59.16	25644
2006	1252647	13.51	7.72	2.0	2.3	1184	5.610	72.64	81.46	33157
2007	1355399	15.05	7.94	3.0	3.6	1332	5.795	69.37	144.97	32532
2008	1540209	16.84	14.59	2.4	4.9	1890	5.921	64.58	148.09	39819
2009	1756964	18.54	10.05	2.4	5.7	1066	5.687	72.63	155.11	5900
2010	1699905	17.46	18.45	3.4	5.5	1526	5.681	74.39	170.46	16580
2011	1724197	17.96	5.98	2.4	4.5	2062	4.405	76.05	171.4	25960
2012	1776461	17.46	3.03	3.3	8.9	2062	3.694	77.55	188.3	20170
2013	1915495	17.75	7.82	2.8	3.3	2165	3.396	79.37	206.9	134
2014	2287020	18.15	2.25	3.8	3.2	2582	4.000	80.58	226.4	4306
2015	2371020	18.75	3.30	3.9	4.8	2063	3.390	96.55	247.4	13714

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، www.bank-of-algria.dz، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وغيرها.

ومما يمكن تأكيده هو أن هذا الاستقرار مرتبط بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة، وهذا ما حدث بالفعل مع انهيار أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة 2015- 2016 حيث بدأت تتلاشى هذه التوازنات مع انهيار أسعار النفط، ومنه يمكن القول بأنه رغم هذا التحسن يبقى الاقتصاد الجزائري غير مؤهل للاندماج في الاقتصاد العالمي، ولم يصل بعد إلى مستوى الأداء المطلوب دوليا وغير قادر على المنافسة.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هده الدراسة تقديم تحليل وتشخيص لواقع تنافسية الاقتصاد الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم كل الجهود المبذولة والبرامج المختلفة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولات تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في الجزائر والتي كانت تهدف في مجملها إلى رفع تنافسية الاقتصاد الوطني، إلا أنها لم تستطع الوصول إلى الأهداف المسطرة والمرجوة ولم تحقق سوى نتائج متواضعة في دعم مسيرة التنمية، وفي ضوء ما تقدم نعرض بعض النتائج:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0,05)، بين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني.
- قامت الجزائر بعدة برامج وأحدثت عدة آليات وهياكل كلها تهدف إلى تأهيل وعدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ترتيب الجزائر حسب عدة تقارير دولية وإقليمية لم يكن في المراتب المشرفة، وبالتالي فهي تعكس الوضع الغير تنافسي للاقتصاد الجزائري، بالرغم من تحسنها بعض الشيء في بعض المؤشرات وخلال عدد من السنوات؛

- لاحظنا أن هناك تطور في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مساهمتها في التشغيل، وتحسن نوعا ما في مؤشرات التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري،

وتطور بسيط في مؤشرات تنافسية الدول لا تتماشى مع تطور الدعم والجهود المسخرة لها، لذا يمكن في هذه الدراسة الخروج بالتوصيات التالية:

- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تدرك الدور الذي تلعبه عملية التأهيل في مواجهة صعوبات البقاء أو تحديات النمو ودعم التنافسية؛

- يجب على الحكومة المواصلة في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل برامجها مما يسمح بتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، بما فيها الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح أسواق العمل ورفع مستويات التعليم والتدريب والإدارة، وتوفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية، وتعزيز التعاون مع المجموعات الدولية المهتمة بمجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يجب تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإبداع والتجديد واكتشاف أسواق جديدة، وأيضا على التعامل في إطار عقود المقاولة من الباطن تجعلهم يوسعون من حصتهم السوقية.

الإحالات والمراجع:

1 Agence des PME, PME: Clés de Lecture, définitions, dénombrement, typologies, Série: Regards sur les PME, N°1, Paris, Graphoprint, 2003, P15.

2 ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية، الأردن، 2006، ص:02.

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 05، ، العدد 02، 11 يناير 2017 ، الجزائر ، ص:

4 Hervé BOUGAULT & Ewa FILIPIAK : « Les programmes des mises à niveau des entreprises : TUNISIE, MAROC, SENEGAL », département de la recherche – Agence française de développement, p11.

5 Abdelhak Lamri, la mise a niveau, revue des sciences commerciales et de gestion, n2, école supérieur de commerce, Alger, juillet 2003, p41.

6 محمد صالح المنشاوي، **الخوصصة المصرية: رؤية شخصية**، عين شمس، مصر، بدون سنة نشر، ص: 24.

7 Ministère de la petite et moyenne Enterprise, mis a niveau et compétitivité industrielle, p3.

8 عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص: 83.

9 Etude de faisabilitè du programme national de mise a niveau de la PME, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, Octobre 2003, p05.

10 علي لزعر، بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جوان 2009، ص: 38.

11 بوهزة محمد، دمدوم كمال، **تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون والشراكة الأورو - متوسطية**، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، المنعقدة يومي 08/09 ماي 2004، جامعة سطيف ، الجزائر، ص:05.

12 احمد بلالي، الميزة التنافسية ونموذج الإدارة الإستراتجية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 11، مايو 2007، ص 249

13 محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها ، سلسلة جسر التنمية العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 04.

14 عماد صفر سالمان، الاتجاهات الحديثة للتسويق، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص:39.

15 إبراهيم عبد الحفيظي، دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2009، ص 42.

سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص:278.

16

17 عمر صقر، ، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الأكاديمية العربية للعلوم التكنولوجيا، قطر، 2002- 2003، ص: 93.

18 إيمان غرزولي، **البدائل الإستراتيجية: مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة مؤسسة K-PLAST سطيف**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وت، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص: 40.

19 Synthèses des travaux des groupes consultatifs sur la compétitivité de la commission européenne.

20 علي توفيق الصادق، **المنافسة في ظل العولمة: القضايا والمضامين**، ندوة القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 06- 07 أكتوبر 1999، ص:23.

21 علي سالم أرميص، **مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 17- 18 أفريل 2006، ص: 103.

22 محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، سلسلة جسر التنمية، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص:06.

23 غبولي أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة تحليلية للبرامج بين الأهداف النتائج، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي/المجلد الأول، العدد 29، جانفي 2017، ص ص: 211- 228.

24 راتول محمد، سي علي أسماء، دراسة تحليلية لأداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2015/2014، **مجلة شمال إفريقيا**، العدد 13، 2016، ص ص:61- 90.

25 عناني ساسية، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها- دراسة تقييميه- ، **مجلية الإستراتيجية والتنمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، العدد 06، جانفي 2014، ص ص: 223- 250.

26 حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص ص 350.

27 ريحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري- دراسة تحليلية تقييمية، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 32، المجلد 08، 2013، ص ص 23- 52.

28 Lamia AZOUAOU, La compétitivité et la mise a niveau des PME maghrébines: analyse a partir d'une approche multidimensionnelle, **REVUE ÉCONOMIE et MANAGEMENT**, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université Abou-Bekr Belkaid –Tlemcen,N°9, Octobre 2009, pp167-182.

29 عليواش أمين عبد القادر، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير في علوم التسييرغير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص:260.

30 الداوي الشيخ، **التسيير الفعال لموارد وكفاءات المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 10/09 مارس 2004، ص:262.